مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للميــاه في الجزائر

Collaboration of the private sector in the management of the public water service in Algeria

زوبيدة محسن [1]*، أحمد تي [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر (zoubidamo@yahoo.fr)

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر (Teiahmed39@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول**: 2018؛ **تاريخ النشر**: 01 جوان 2019

ملخص: يهدف هذا العمل لطرح إشكالية التوسع في الاقتصاديات والتوسع المتنامي في الاحتياجات، وكذا النمو السكاني المؤدي إلى زيادة الطلب على الماء في الكثير من القطاعات، فالماء يجمع بين مفهومي المورد الطبيعي والوسط المقيم للحياة، والصناعة والمناخ والمسكن والصحة والسياحة والنقل، جميعها وثيقة الاتصال بالماء، والكثير من القرارات المتخذة في مجالات أخرى لها آثارها المباشرة وغير المباشرة عليه، فتجعل منه متغيرا أساسيا في سياسات التنمية للدول والأقاليم في إطار التطور الذي يزيد من الترابط بين الأفراد والموارد المشتركة. هذه المجالات المتعددة التي يؤثر عليها الماء ويتأثر بها بسبب دوره الحيوي والتكلفة المرتفعة للبنية التحتية اللازمة لاستغلاله كونه منتجا دائما للطبيعة، دفع الكثير من البلدان لإدارته لفترات طويلة كاحتكار عام لمورد طبيعي، تحقيقا لدوره السياسي كأمين على الصالح العام. وبالنسبة للجزائر تعتبر إشكالية تسيير الموارد المائية بها، ومشاركة القطاع الخاص في تدبير سبل توفيرها بالكمية والنوعية المطلوبتين تحديا يستحق الاهتمام.

الكلمات المفتاحية : مشاركة القطاع الخاص، إيجار، امتياز، عقود تسيير، الجزائر، سيال الجزائر، خدمات المياه والتطهير.

Abstract: The aim of this work is to tackle the problem of expansion of economies and growth of needs, as well as the population growth which is leading to increase the demand for water in many sectors. The water combines the concepts of natural resources and the basic thing in living, industry, climate, housing, health, tourism and transportation. All of these are related to water as well as many decisions are taken in other fields have direct and indirect effects on it, making it a fundamental variable in the development policies of States and territories in the terms of development that increases the interdependence of individuals and common resources. These different fields are affected by water as well as it is affected by it. Due to of its biological role and high cost of infrastructure for its exploitation as a permanent product of nature. This led many countries to manage it for long periods as a general monopoly of natural resource, for its political role as a protector for the public interest. For Algeria, It considered that the issue of the management of water resources and the collaboration of the private sector in managing the means to provide them with the quantity and quality required is a worthy challenge.

Keywords: collaboration of private sector, rent, concession, management contracts, Algeria, Sial Algeria, water and sanitation services.

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

المياه مورد طبيعي عام الملكية، يتسم بمحدودية واضحة ويحتاج إلى التخصيص والحماية، والطبيعة الحيوية الاستراتيجية للماء ترمـــي لضـــرورة المحافظة عليه كمورد طبيعي يجب استخدامه بكفاءة، نتيجة ندرته والتباين في توزيعه حول العالم. وتوفير مياه الشرب والصرف خدمة أساســـية وضرورية يحتاجها يوميا كل إنسان أو نشاط تنموي، وتتطلب إنشاء بنية أساسية تكفل السير الحسن للخدمة من خـــلال إنجـــاز اســـتثمارات ضخمة، كما تتميز باحتكار طبيعي يحتم علينا التقنين، إضافة للعوامل الخارجية المرتبطة بهذه الخدمة خاصة منها الصحية والبيئيـــة[2]. والجزائـــر كغيرها من الدول، فقد اتجهت نحو فتح المجال للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما تجسد في قانون المياه لسنة 2005، مـــن أجل تحسين تسيير خدمات المياه وتوفير مصادر لتمويله وتبني مقاربة الماء يمول الماء، **من هنا سنقوم بطرح الإشكالية التالية** : ما مدى مســـاهمة تجربة مشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه، في رفع فعالية استغلالها وتوفيرها بالكمية والنوعية المطلوبتين، وماهي نتائج هذه تجربة في الجزائر؟.

وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سنتناول البحث وفق المحاور التالية :

المحور الأول : الحاجة لمشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للمياه ؛

والمحور الثاني : طرق مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للميـــاه ؛

والمحور الثالث : التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي .

إشكالية البحث: يناقش العمل الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة تجربة مشاركة القطاع الخاص في تسيير خـــدمات الميـــاه، في رفـــع فعاليـــة استغلالها وتوفيرها بالكمية والنوعية المطلوبتين، وماهي نتائج هذه تجربة في الجزائر؟.

ويتفرع عنها الأسئلة التالية:

1- ماهي الحاجة أو الضرورة التي تتطلب مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للمياه ؟

2- ماهي طرق مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للميـــاه ؟

3- كيف كانت التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي ، وما هي نتائج هذه التجربة ؟.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى توضيح مكانة الماء كمورد طبيعي وإظهار الخصوصية التي تميز قطاع المياه عن باقي الطاعات العامة الأخرى، والحاجة لمشاركة القطاع الخاص في تسيير هاته الخدمات، وما يوفره من رفع فعالية استغلال الخدمة، مع بقاء الدولة كأداة ضبط ومراقبة، للمحافظة على الصحة العامة للأفراد وسلامتهم في الجزائر.

أهمية البحث: يمكن النظر على أنه إضافة لما هو متوفر من بحوث في هذا المجال، لطرحه لأحدث الخيارات لمشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدم العامة للمياه، والتي تعتبر من الطرق التي تهدف إلى استدامة المورد والبحث عن طرق تحسين فعالية استغلاله في كل دول العالم بشكل عام، والدول التي تعاني ندرة المياه بشكل خاص وتعتبر الجزائر من هاته الدول.

1- الحاجة لمشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للمياه:

يهدف البحث عن سبل التغلب على ضعف الإدارة العامة، نقص التمويل، والمشاكل المطروحة في القطاع، باعتبار الدول تعجز بمفردها في تحسين نوعية الخدمات وتفعيل دور الرقابة. ظهرت آليات الشراكة بمختلف أنواعها، وفي مقدمتها الشراكة مع القطاع الخاص في إطار ما يعرف بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تحقيق الأهداف غير التجارية للقطاع العام هو السبب في حدوث هذه المشاكل السابقة في ظل غياب المساءلة عن الأداء، كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه للاستفادة من المعارف والخبرات والحصول على التمويل اللازم.

1.1- خصائص خدمات المياه:

تتميز البنية التحتية لإمدادات المياه ببعض الخصائص يجب أخذها بعين الاعتبار عند طرح موضوع مشاركة القطـــاع الخـــاص في مشـــاريع توفيرها. تكمن هذه الخصوصية فيما يلي :

- الماء مصدر للحياة والغذاء وحق من حقوق الإنسان لا يمكن الاستغناء عنه، إضافة للحاجة للمياه النظيفة والصرف الصحي للحفاظ على صحته، وعلى استدامة النظم الإيكولوجية، كما تعد أحد مدخلات الإنتاج التي تدعم الأنشطة التنموية وسبل المعيشة[3]؛
- تخضع خدمات المياه للاحتكار الطبيعي، الذي يمثل حاجزا للمنافسة، ولا سيما في مجال توزيع المياه، مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من التجاوزات المحتملة من طرف المحتكر[4]؛

- الحاجة لتقييم أصول المؤسسات المائية قبل الشروع بالخصخصة، لإعطاء المعلومات الكافية للمستثمرين عن حالة الأصول المراد الاستثمار فيها. وبما أن معظم الأصول من النوع المدفون في باطن الأرض وغير المرئي (أنابيب)، فإن تقييمها يعد عملية صعبة ومكلفة[5]؛
- عدم خضوع توزيع حصص المياه بين القطاعات الاستهلاكية المختلفة في الغالب لمعايير الفعالية الاقتصادية والتكلفة والإيراد وإنما لاعتبارات سياسية واجتماعية أخرى، تحد من فاعلية الاستخدام. ففي ثقافات كثير من الشعوب وقيمها ما زالت الفكرة السائدة أن الماء هبة من الطبيعة ويجب توفيره للناس مجانا أو بسعر رمزي.

لهذه الأسباب وغيرها يجب أن يكون للقطاع العام دورا مهما في خدمات مياه الشرب والصرف للتخفيف من حدة مظاهر عدم الكفاءة، لكن الملاحظ أن هذا القطاع يعجز في كثير من الأحيان عن التعامل مع متطلبات إدارة الطلب وأصبح يسير مؤسسات المياه بالخسارة، مع ارتفاع معدلات الفاقد من المياه نتيجة عجزه عن إصلاح مواقع التسربات، ووجود نسبة مرتفعة من التوصيلات غير القانونية بسبب ضعف الرقابة، وسوء تقييم كمية المياه المستهلكة فعلا. هذه الإخفاقات الحكومية وتراكم الخسائر كانت سببا للإصلاحات المصاحبة للقطاع لمواجهة الإختلالات الاقتصادية عن طريق تخفيف الأعباء المالية للدولة وعودة الكفاءة الاقتصادية، ورفع أداء المؤسسات وتحسين نوعية الخدمات، بتبني طرق تسيير أكثر فعالية باللجوء للقطاع الخاص والعمل وفقا لآليات السوق في عملية التنمية. فمساهمة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العمومية لمياه الشرب والتطهير، ضرورة فرضتها عدم نجاعة التسيير المباشر إضافة إلى الأموال الباهظة التي تتطلبها خدمة المياه، الأمر الذي أدى بأصحاب القرار إلى التنازل عن بعض النشاطات لمتعاملين آخرين لإدارتها واكتفاء المرفق العام بالمراقبة والتنظيم.

مما يدفع لظهور جدل بين الإدارة العامة للدولة التي تستهدف الصالح العام والتضامن، وبين إدارة الشركات الخاصة التي هدفها تعظيم الربح الفردي بدفع القيمة الحدية لعوامل الإنتاج والحفاظ على الأسعار التي تضمن لها نصيبها في الناتج الاقتصادي. علينا إذا المقارنة بين الإدارة العامة والخاصة لقطاع الماء لأن الماء موردا حيويا يجب إدارته من أجل المصلحة العامة وفي الوقت نفسه له دور اقتصادي كمورد نادر يبرر إدارته بواسطة السوق. وكشف الترابط الأمثل للجميع بين هاتين الصفتين للماء، وبواسطة إستراتيجية تضمن الارتباط بين الاختيارات العامة التي يعبر عنها السوق.

فتسيير الخدمة العمومية للمياه من طرف مسير خاص، يشير إلى ترتيبات تقوم من خلالها الكيانات العامة بإبرام عقود مع منظمات القطاع الخاص لأداء مهام محددة في مجال توفير مياه الشرب (إنتاج، استغلال، صيانة) وخدمات الصرف ؛ ولا تؤثر على ملكية موارد المياه التي تظل للدولة وهو المفهوم الواسع للخصخصة[6] الذي يعتمد على تفعيل قوى السوق[7]. أما الخصخصة في قطاع المياه تعرف على أنها التحويل الكلي أو الجزئي لملكية المنشآت المائية العامة إلى القطاع الخاص(متعاملين آخرين)، أو منح هذا الأخير بموجب عقد حق تشغيلها وصيانتها.

على ضوء ما تقدم تنشأ العلاقة بين الجماعات المحلية (الدولة) والمستغل (القطاع العام/القطاع الخاص) من خلال إبرام عقود تفوض بموجبها أداء مهام محددة في مجال توفير المياه وخدمات الصرف، وهذا ما يعرف بالتعاقد في مجال خدمات المياه، أما القطاع العام بصفته المالك للموارد المائية فيقوم بدور المنظم ويبقى كأداة ضبط[8]. ويرى البعض أن إدارة القطاع الخاص لقطاع المياه يؤدي إلى تقديم خدمة ذات جودة عالية وبأسعار تكلفة أقل مقارنة بالمرافق التي تديرها الهيئات العامة، لذا من الضروري تشجيع القطاع الخاص للاشتراك في تقديم هذه الخدمة كأحد الطرق والأدوات لرفع كفاءة هذا القطاع، والتغلب على المشاكل المالية والإدارية التي تقف عقبة في سبيل قيامه بتحقيق الأهداف المنشودة وتطوير العمل له. من هنا يمكن طرح التساؤل التالي : **هل مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والتطهير له مزايا على المواطن ؟**

2.1- أهداف مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه :

مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والتطهير تهدف بالأساس لإتاحة الفرصة له للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، ورفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءا من الأعباء المالية[9]. ويرى البعض أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي لابد أن تكون لتحقيق أهداف معينة يمكن تحديدها فيما يلي[10] :

- الاستفادة من الخبرات والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة للقطاع الخاص لتحسين خدمات المياه؛
- تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل، الصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية؛
- توفير استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية؛
- تقليل الدعم الحكومي للقطاع المائي واقتصاره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة؛
- إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل السلبي من قبل المسؤولين الحكوميين؛
- جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة من المياه ونوعيتها.

2 – طرق مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للميـــاه (طرق تسيير الخدمة العامة للمياه) :

أهم الترتيبات التعاقدية لإشراك القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والتطهير ما يلي :

1.2 – التسيير المباشر : La Gestion Direct

التسيير المباشر هو الشكل المطبق من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها (الجماعات المحلية)، فمن خلاله تنفرد بتسيير واستغلال مصالحها وتـــوفر كل المتطلبات التقنية، والإدارية والمالية، متحملة تبعا لذلك كافة المخاطر الناتجة عنهما من أجل توفير خدمة المياه لمدينة كبيرة أو مجموعـــة مـــن البلديات، كما يمثله الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : التسيير المباشر للخدمة العمومية للمياه

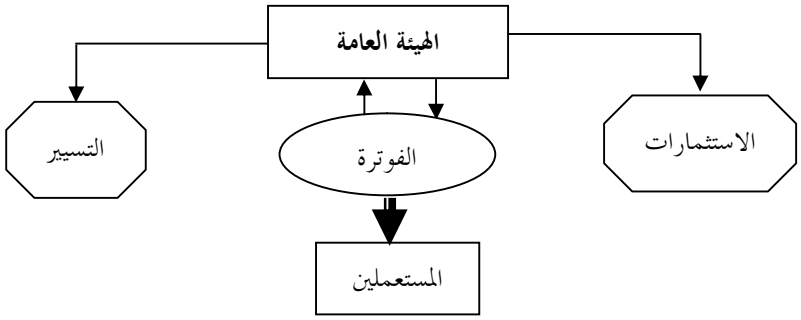

Source : Oieau, **La Gestion de l'eau en France,** (02 juillet 2004), http://www.oieau.fr/gest_eaux/France/part_d.htm

والقانون البلدي يفرق بين عدة أنواع من المصالح المسيرة مباشرة وفقا لدرجة استقلاليتها مقارنة مع الهيئة العامة.

1.1.2 – الإدارة البسيطة : La Régie Simple

المصلحة المسيرة وفقا لهذا النوع لا تتمتع بوجود قانوني مستقل ولا تكتسب الشخصية المعنوية ولا استقلالية المحاسبة والمالية (ليس لها ميزانية خاصة)، وليس لها أي جهاز خاص بالتسيير[11]، حيث تقوم الجماعات المحلية بتسيير الخدمة بنفسها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيهـــا، كمـــا تقوم بإنجاز المنشآت القاعدية (شبكات نقل وتوزيع المياه مثلا) على حسابها، ثم تستغلها مباشرة وتتكفل بكل مصاريف الاستغلال: الصـــيانة، والتجديد، الاهتلاكات والمصاريف المالية، وتخضع الإدارة البسيطة في تسييرها للرقابة المباشرة للدولة كما تخضع لقواعد المحاسبة العمومية، وتقيد الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا الاستغلال ضمن ميزانية البلدية، كما يشترط أن يؤمن السعر التوازن المالي للمصلحة.

ونشير إلى أن الإدارة البسيطة وبسبب عدم تمتعها بوجود قانوني مستقل واختلاط ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة فإنه يصعب تقدير مركزها المالي، إضافة إلى عدم توفر الحوافز الفردية.

1.1.1.2– التسيير المباشر ذو الاستقلالية المالية : La Régie Dotée De L'autonomie Financière

مصلحة الاستغلال المباشر ذات الاستقلالية المالية تكون موضوعة تحت سلطة ورقابة الجماعات المحلية التي قررت إنشائها، وتحتوي على أجهزة تسيير مختلفة: مدير ومجلس إدارة. وعملياتها المالية (الإيرادات والمصاريف) مسجلة في الميزانية الملحقة لميزانية البلدية.

2.1.1.2 – التسيير المباشر ذو الاستقلالية القانونية : La Régie Dotée De La Personnalité Morale

هذا النمط من التسيير نادرا ما يستعمل فهو عبارة عن مؤسسة عمومية صغيرة ذات طابع صناعي وتجاري تمتلكها الدولـــة، لكـــن تتمتـــع بالاستقلالية القانونية والمالية وتسير إداريا من طرف مجلس إدارة ومدير، فهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لإدارة مســـتقلة، كمـــا تستقل ماليا عن الموازنة العامة للدولة (استقلالية قانونية، محاسبية ومالية).

في هذا النوع من التسيير يقع على عاتق الجماعات المحلية رصد الموارد الضرورية لتمويل الأشغال المراد إنجازها، ولتجديـــد الاســـتثمارات وصيانتها وتجديدها.وتحديد سعر البيع بطريقة تحفظ التوازن المالي للمؤسسة سواء بالنسبة لتكاليف الاستثمارات أو أعباء الاستغلال. كما يمكن للجماعات المحلية أن تحصل على الأموال عن طريق[12] :

- ♦ الاقتراض باللجوء إلى الصناديق الخاصة.
- ♦ الحصول على تدعيم أو قروض من طرف الدولة.
- ♦ اللجوء إلى وكالات المياه التي تمنح لها قروض مشروطة.

يتميز التسيير المباشر بضعف رقابة الخدمة من طرف الجماعات المحلية، إضافة إلى ضرورة اللجوء في أغلب الأحيان إلى خدمات متخصصين، والاحتياج إلى أجهزة وآلات أكثر تطورا تعجز الدولة عن توفيرها فانحصر تواجد هذا الشكل من التسيير في البلديات الصغيرة رغم أنه يقـــرب العلاقة بين المؤسسة والزبون.

2.2 – التسيير غير المباشر : La Gestion Intermédiaire

في هذا النمط من التسيير يتم إبرام عقد بين الدولة وأحد المتعاملين الخواص (مشاركة القطاع العام/الخاص) يقوم بموجبه هذا الأخير بتسيير المصالح العامة بواسطة الخدمات التي تقدمها (عقد التسيير، التسيير بالتحفيز، عقود أداء الخدمات الإيجار، الامتياز...) أي تقدم الدولة أو إحدى هيئاتها تفويضا[13] لأحد المتعاملين الخواص للقيام بتسيير لكل أو جزء من خدمات المياه في إطار عقود متباينة المدة، وفقا لها يتوقف الثمن الاقتصادي للماء على القيم الاجتماعية والثقافية للأفراد، أي الثمن الذي يحقق الطبيعة المزدوجة للماء كحق للحياة وكمورد نادر لذلك على الدولة مع التأكيد على معايير الاستمرارية والنزاهة والمساواة والشفافية والمسؤولية في إدارة مورد مشترك مثل الماء، وعلى الدولة تنظيم الإدارة بالتفويض وتحديد قواعد التشغيل والإشراف على تطبيقها، وتفادي في التفويض حالات حدوث انحراف في المعلومات. ولعقود التفويض أشكال مختلفة :

1.2.2 – عقد التسيير (الوكالة) : La Gérance

هو عقد تقوم بموجبه المؤسسة الخاصة بتسيير الخدمة العامة للمياه مقابل أجر جزافي مدفوع من طرف الدولة للمؤسسة المسيرة (أتعاب التسيير) والتي بدورها تحرص على تحسين النتائج المالية للمرفق، مع حرية اتخاذ القرارات بشأن التسيير اليومي، أي توضع مسؤولية تسيير المرفق العام تحت تصرف طاقم له قدرات في مجال التسيير لبلوغ الأهداف المرجوة، وتحتفظ الدولة بتمويل أعمال البناء والتجديد والإدارة (تمويل دورة الاستغلال والاستثمار)، كما تتحمل خطر عجز المصلحة (المخاطر التجارية) فالمسير ليس ملزم بتحقيق الأرباح، بل تبقى ملكية المرافق المائية والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي[14].

وفي هذا النوع من العقود يبقى المستعملون مشتركون لدى الجماعة المحلية، ومدته تتراوح بين ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات، ســـعر بيع الماء يحوي مبلغ الأعباء السنوية للاستثمارات، أما أجر الموكل إليه الذي يتكون من ثلاثة أقساط[15] :

- ♦ مبلغ متغير حسب كل متر مكعب مضخ (في الخزانات).
- ♦ مبلغ متغير حسب كل متر مكعب مفوتر.
- ♦ مبلغ جزافي لكل مشترك يغطي مصاريف تسجيل العدادات والتوصيلات.

ويعاب على هذا العقد : ثبات الأتعاب وعدم ارتباطها بالأداء الاقتصادي مما لا يبعث على التحفيز، وعليه من الأفضل ربط الأتعاب بالأداء الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة.

الشكل رقم 02 : التسيير غير المباشر عن طريق عقد التسيير

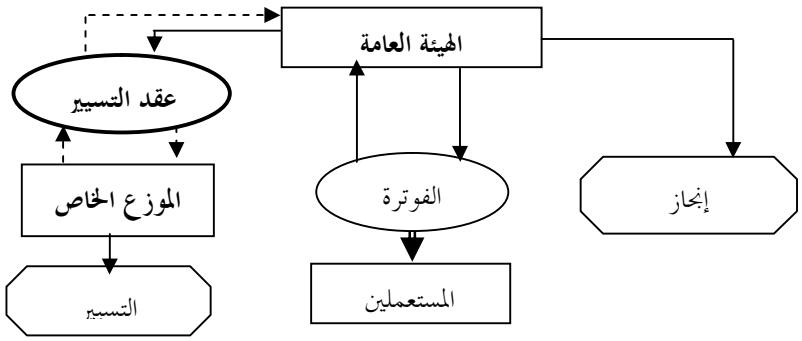

Source : Oieau, La Gestion de l'eau en France, Loc.cit.

وفي مجال عقود الوكالة نسجل تجربة كل من : الجزائر، وفلسطين، والأردن[16].

2.2.2 – التسيير بالتحفيز : La Gestion Intéressée

هو أحد أشكال عقود التسيير التي فيها الجماعة المحلية تمول بنفسها إنجاز الاستثمارات وتوكل استغلالها وصـــيانتها إلى شـــخص طبيعـــي أو معنوي من الخواص لمدة قصيرة، فيتكفل من خلالها بالتسيير لحساب الدولة.

ويتقاضى المستغل مقابل ذلك أجر عبارة عن منحة محددة بنسبة من رقم الأعمال تضاف إليها منحة متعلقة بالإنتاجية، كما يحتمل أن يكـــون كذلك جزء من الفوائد (الربح)، إذا التسيير بالتحفيز هو أحد أنواع عقود التسيير التي يكون فيها الموكل محفز بنتائج الاستغلال، كما يمكن أن يتحمل القليل من المخاطر التجارية[17]. ويعاب عليه أن المسير يحرص على تحقيق المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة.

3.2.2 – عقود أداء الخدمات : Les Contrats Des Prestations De Service

هو عقد تستعين فيه المؤسسات المائية بمؤسسة خاصة ذات خبرة كافية في مجال التسيير بقصد رفع الكفاءة لأداء خدمات معينة : كتركيب ومراقبة العدادات أو مراقبة التسرب من الشبكات، أو إصلاح الأنابيب، أو الفوترة وتدقيق الحسابات، إجراء الصيانة الدورية أو التسيير التقني أو لبعض خدمات المصلحة[18] المحددة في إطار عقد تقديم الخدمات الموضح لأشكال وطرق الخدمات وأجر المؤسسة الخاصة التي تقدم المساعدة التقنية والإدارية، وأجر المؤجر مدفوع من طرف الجماعات المحلية وليس من طرف المستعملين.

ويتميز هذا الأسلوب بانخفاض تكلفته مقارنة بإنشاء وحدات جديدة، وهذه العقود غالبا ما تكون قصيرة الأجل لمدة ســـنتين (02) علـــى الأكثر وبالنسبة لعقود أداء الخدمات نجد تجربة كل من : مصر، والشيلي، وغينيا، وفلندا، وتونس والهند[19].

4.2.2 – عقد الإيجار(التأجير) : L'affermage

هو عقد يتم بمقتضاه تأجير المرفق العام للمياه أو جزء منه لمؤسسة أو لمؤسسات خاصة، أي أنها تقوم بشراء حقوق الإنتاج من إدارة المـــوارد المائية متحملة بذلك مسؤولية استغلال التجهيزات وصيانتها والأخطار التجارية الناجمة عنهما، فهي مكلفة بتشغيل شبكة توزيع المياه وصـــيانتها بتوزيع الماء على المشتركين (كمية، ضغط ونوعية)، واستيفاء الرسوم من المستهلكين، كما تمول رأس المال العامل وإحلال الاستثمارات التي لها عمر اقتصادي قصير أي أنها تتحمل كل أعباء الاستغلال والصيانة والتجديد، من هنا المؤسسة المسيرة لها كافة الصلاحيات بمـــا فيهـــا الخطـــر التجاري، بينما تبقى مسؤولية تمويل الأصول الثابتة للدولة: كالتوسع (سحب الماء، مد الشبكات).

وفي عقد الإيجار تقوم المؤسسة الخاصة بالاستغلال مقابل دفع مبلغ سنوي للدولة مهما كانت النتيجة المالية المحققة خلال مدة التأجير الـــتي تكون على العموم أقل من 08 إلى15 والناتجة عن التسيير، وتتقاضى أجرها بفضل منتوج التسعيرة. وأهم مزايا عقود التأجير :

- ضمان دخل ثابت للدولة واحتفاظها بملكية المشروع وعدم تحملها المخاطر التجارية.
- وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى، مما يخفف العبء على الموازنة العامة.
- تحسين التسيير من خلال جذب تقنيات إدارية متطورة واستخدام أصول المؤسسة بدرجة أكبر من الكفاءة.
- يشكل حافزا للشركة لتحسين أداء الشبكة المائية بتخفيض تكلفة التشغيل، والحفاظ على نوعية المياه[20].

أما أهم سلبياته احتمال إهمال المتعاقد لأصول المؤسسة مما قد يرتب خسارة كبيرة. ونجد أن الكوت ديفوار، غينيا[21] وبولندا والسنغال من الدول التي طبقت هذا النوع من العقود. كما أعتمد هذا الأسلوب كنموذج لمساهمة القطاع الخاص في إدارة مياه الشرب والصرف الصحي في مدينة "صنعاء باليمن". وقد حددت فترة هذا العقد بعشر (10) سنوات ويشمل العقد توزيع مياه الشرب وجمـــع ميـــاه الصـــرف الصـــحي ومعالجتها، وفوترة المستهلكين وتحصيل الإيرادات. وفقا لهذا العقد تقع على عاتق المتعاقد مسؤولية التشغيل والصيانة وتحمل المخاطر التجارية في حين تبقى ملكية الأصول للحكومة اليمنية التي يقع على عاتقها أيضا توفير المياه الخام، ورأس المال اللازم للاستثمارات الجديدة مســـتفيدة مـــن القروض والمنح التي تمنحها إياها المؤسسات الدولية[22].

الشكل رقم 03 : التسيير غير المباشر عن طريق الإيجار

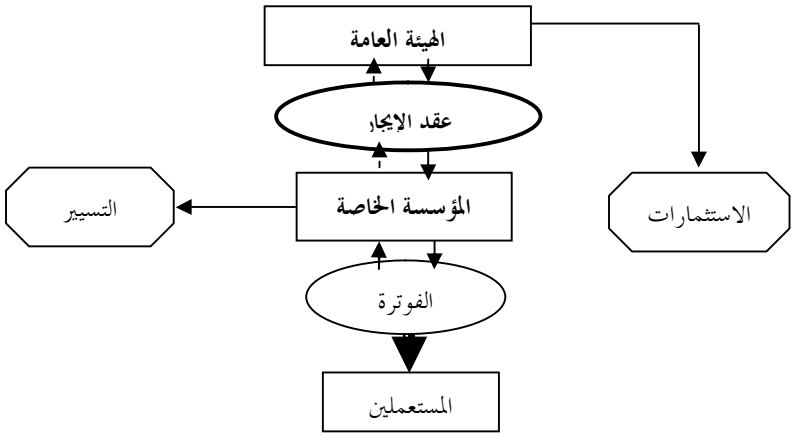

Source : Oieau, La Gestion de l'eau en France, Loc.cit.

الفرق بين عقد الإيجار وعقد التسيير : في حالة الإيجار عقود اشتراك الزبائن تكون بين المستأجر والمستعمل (المستهلك)، لكن في عقد التسيير المستهلكون هم مشتركون لدى الجماعة المحلية والمكلف بالتسيير ما هو إلا موكل إليه من طرف الهيئة العامة.

5.2.2 – الامتياز : La Concession

يقصد بعقد الامتياز أن تتعهد الهيئة العامة إلى أحد المتعاملين الخواص الحق بإدارة مرفق اقتصادي واستغلاله وتطويره لمدة محدودة، فصاحب الامتياز يمول النفقات الرأسمالية للاستثمارات فضلا عن رأس مال العامل أي إضافة للأخطار التجارية الناجمة عن التسيير والاستغلال يتحمل المتعامل الخاص مسؤولية الاستثمار المرتبطة بالبناء والتوسع وصيانة المنشآت القاعدية، وتكون الأصول ملكا للمؤسسة الخاصة طوال مدة عقد الامتياز المحددة من 25 إلى 30 سنة. من هنا ينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير، غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على المفوض له تتمثل في تمويل توسعات محددة أو إحلال لأصول ثابتة، والامتياز يتم وفق المراحل التالية[23]:

1- في بداية العقد المستفيد من الامتياز يدفع تسبيق خاص بالمصاريف الإعدادية للمصلحة (إنجاز شبكات وكل الأشغال الخاصة بتسيير المصلحة) ورأس مال خاص بالاستغلال؛

2- وفقا لمدة العقد المتفق عليها المستفيد من الامتياز يستغل الخدمة متحملا كل الأخطار والمشاكل وما ينجر عن ذلك، وله مسؤولية الإدارة ودفع الأجور ومراقبة المنشآت، كما يقوم بشراء كل الأدوات والمعدات الضرورية للاستغلال؛

3- مقابل خدماته صاحب الامتياز يتقاضى أجر وفقا للنتائج المالية للاستغلال؛

4- في نهاية مدة عقد الامتياز المنشآت تعود إلى الجماعة المحلية(الملكية العامة) في حالة جيدة أي ملكا للدولة.

ويتقاضى صاحب الامتياز الأجور مقابل خدماته مباشرة من المستهلك(مستهلك المياه) بناء على سعر محدد في العقد وقابل للتعديل خلال مدة العقد. سعر الماء المحدد في عقد الامتياز لا يغطي فقط أعباء الاستغلال، بل أيضا الأقساط السنوية للمصاريف المالية الاهتلاكات والاستثمارات المنجزة من طرف صاحب الامتياز إضافة إلى أعباء التجديد. ويمنح الامتياز عن طريق تقديم مناقصة أسعار ويمنح العقد للشركة التي لديها الخبرة والإمكانات والتي تقترح تشغيل المرفق المائي بأقل سعر ممكن.

ومن عيوب الامتياز :

- كثرة الخلافات التي تنشأ حول تفسير عقد الامتياز، وتعذر رقابة السلطة العامة لمدى احترام المؤسسة الملتزمة لشروط العقد.
- يؤدي تقييد الالتزام بفترة محددة إلى عدم اهتمام المؤسسة الملتزمة بتحسين وصيانة المرفق خاصة عند قرب نهاية العقد.

الشكل رقم 04 : التسيير غير المباشر عن طريق الامتياز

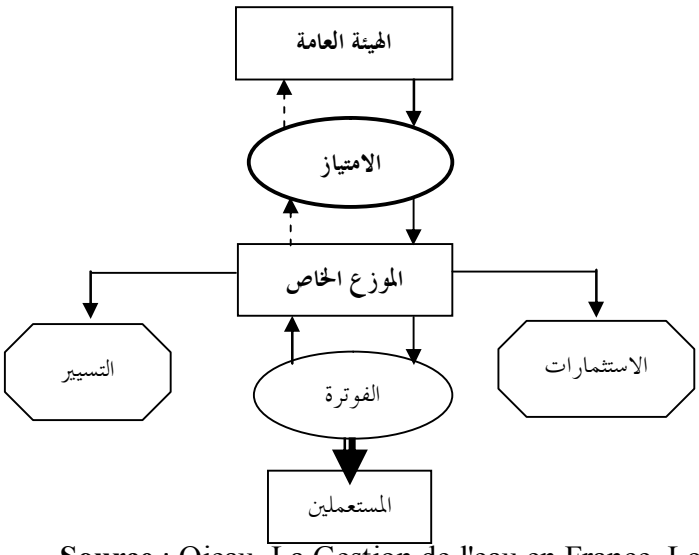

Source : Oieau, La Gestion de l'eau en France, Loc.cit.

تعتبر التجربة الفرنسية أفضل تجربة في مجال مساهمة الخواص في تسيير الخدمة العمومية للمياه، فمنذ القرن 19م كانت الحكومات الفرنسية تفوض الإدارة في شكل امتيازات طويلة الأجل للشركات الخاصة، وعلى مدى سنوات عديدة نجحت ثلاث شركات فرنسية كبيرة[24] : Vivendi، السويس Suez وسور Saur، في الفوز بمناقصات بخصوص عقود الإيجار وامتيازات إمدادات المياه ونتيجة لخبرة هذه الشركات الطويلة وقواعد مواردها استطاعت أن تحتل موقعا قويا عند المنافسة. كما نسجل تجربة مجموعة من الدول النامية في مجال مساهمة الخواص عن طريق عقود الامتياز مثل: كوت ديفوار، وأندونيسيا الفلبين وبوليفيا وإندونيسيا[25] جنوب إفريقيا والمغرب، ومصر ولبنان.

الفرق بين الإيجار والامتياز : من خلال التعريف نجد أن الامتياز عبـــارة عن عقد إداري من خلاله توكـــل الـــدولة أو إحدى هيئاتها مؤسسة خاصة بالإنجاز على حسابها المنشآت القاعدية الضرورية لتوفير الخدمة، كما تتولى عمليات الاستغلال والصيانة، التجديد والتوسع متحملة بذلك كل الأخطار والمشاكل. أما في عقد الإيجار فالأشغال الضرورية بالإنجاز تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها والمستأجر يقوم فقط باستغلال المصلحة متحملا كل الأخطار الناتجة عن ذلك.

التسيير غير المباشر له مزايا :

- يمكننا من إنجاز استثمارات ضخمة ومكلفة عن طريق اللجوء إلى القطاع الخاص.
- يسمح لنا بإنشاء مؤسسات تسيير ذات كفاءات تقنية وإدارية.
- يسمح بدمج مزايا الاحتكار والمنافسة.
- تبعد الهيئات العامة عن مسؤولية زيادة الأسعار وبشكل أخص تسيير المصلحة.

من عيوب التسيير غير المباشر :

- ارتفاع أسعار المياه أحيانا لنوعية غير جيدة ويبقى الزبون ليس له حق الاختيار في مقدم الخدمة.
- يؤدي إلى إقصاء مؤسسات التسيير البلدي.

الفرق بين التسيير غير المباشر والتسيير المباشر : في التسيير غير المباشر لا تتولى الدولة بنفسها إدارة المرفق، بل تعهد به لأحد أشخاص القانون الخاص مكتفية بعملية المراقبة، خلافا لأسلوب التسيير المباشر الذي تتولى فيه الدولة مباشرة القيام بالنشاط بأموالها وموظفيها.

6.2.2 – نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل : (BOT)

يعتبر من الطرق الحديثة في خصخصة المرافق العامة وأكثرها قبولا في مختلف دول العالم، وهو نظام بسيط يجلب الاستثمارات الخارجية نحو تمويل وإنجاز الاستثمارات التقنية الخاصة بإنتاج المياه ومعالجتها فقط، أما النقل والتوزيع وتحصيل أسعار الماء فيكون من مسؤولية الدولة، وملكية المشروع بعد انقضاء فترة التعاقد والتي تتراوح من 20 إلى 50 سنة تعود للدولة. ويكون هذا النموذج من الخصخصة فاعلا عنـــدما تكـــون المشكلة التي يواجهها قطاع المياه متعلقة بكمية المياه وعدم توافر الإمكانيات لدى القطاع العام لتطوير مصادر جديدة. ويتفرع عـــن أســـلوب BOT أساليب عديدة منها [26] :

1- البناء والتملك والتشغيل والنقل (BOOT) : حيث تضاف الملكية المؤقتة طوال مدة العقد مما يعطي لصاحب حق الامتياز سهولة تشغيله وصيانته.

2- البناء والتشغيل والتملك (BOO) : هنا تكون الملكية دائمة وينتقل المشروع كاملا إلى القطاع الخاص بعد بنائه وتملكه لتكون المرحلـــة الأخيرة انتقاله إلى القطاع الخاص، ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة.

3- البناء والتشغيل وإعادة التقييم والتجديد (BOR) : مراحل هذا النوع هي : البناء والتشغيل طوال فترة الامتياز ثم تجديد عقـــد الامتيـــاز لفترة جديدة، وهو نوع له طبيعة تفاوضية متجددة حسب الحاجة إلى تجديد عقد الامتياز نتيجة التطور التكنولوجي.

3.2 – التسيير المختلط: La Gestion Mixte

المؤسسة ذات التسيير المختلط هي الحالة الوسيطية بين التسيير المباشر والتسيير غير المباشر، فتأخذ المؤسسة شكل شركة مساهمة يشـــترك في رأسمالها الأفراد والسلطة العامة. ولهذا يكون من حقهم المساهمة في إدارتها كما يشتركون في تحمل مخاطرها ومن هنا حرية القـــرار للجماعـــات المحلية في الاستغلال والتسيير بنفسها للأعمال المتعلقة بإنتاج ماء الشرب وخطوط النقل الأساسية الكبرى وتفويض عملية التوزيع إلى شـــركات خاصة، إضافة إلى تكليفهم بالنشاط التجاري اتجاه المستهلكين من عمليات الفوترة والتحصيل، وفيه يتم تقاسم الأرباح والخسائر. تهدف الدولة من وراء المشاركة إلى تشجيع الأفراد للقيام بهذه الأنشطة لتحقيق الربح مع ضمان رقابتها على ما تقوم به من نشاط.

في هذا النوع من التسيير توجد الشركة ذات الاقتصاد المختلط : هي شركة ذات شخصية معنوية بها أشخاص عموميون يحتفظون بأكثر من51% من رأس المال بالاشتراك مع شركة خاصة لها حصة 20% على الأقل. هذا النوع من التسيير موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 05 : التسيير المختلط

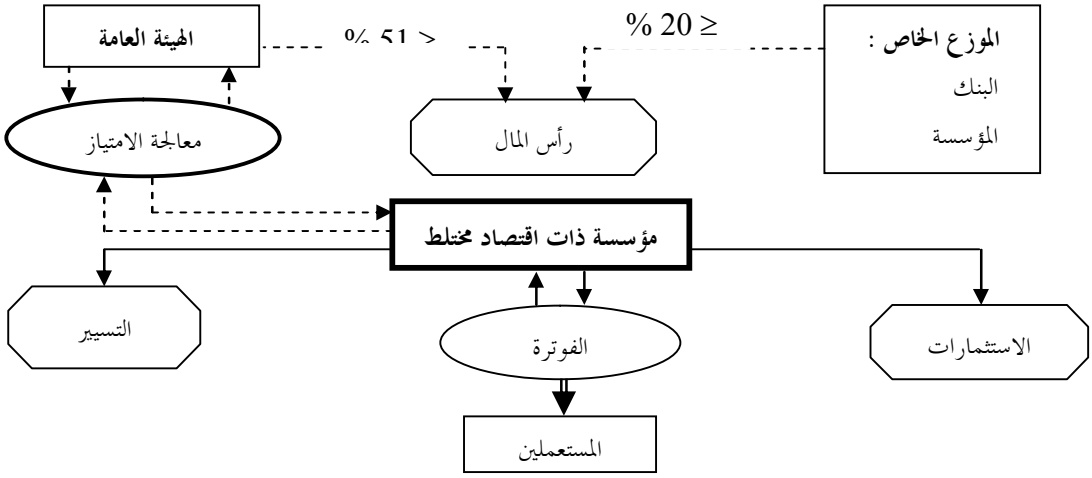

Source : Oieau, La Gestion de l'eau en France, Loc.cit.

يتميز هذا النمط من التسيير بالمرونة العالية وارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية مقارنة بالتسيير المباشر. إضافة إلى إعفاء الهيئة العامة من الالتزام المنفرد بتوفير رأسمال المشروع، كما يعفيها من تحمل المخاطرة لوحدها.

ويعاب على التسيير المختلط، في حالة اختلال التوازن بين المساهمين والسلطة العامة لصالح هذه الأخيرة، فإن هذه الشركة لن تختلف كثيرا عن المؤسسات العامة ذات التسيير المباشر. أما في حالة الاختلاف لصالح المساهمين، فقد ينتهي الأمر باستغلال هؤلاء الأفراد من المساهمين السلطة العامة في الشركة في تحقيق مصالحهم الذاتية.

4.2 – بيع الأصول :

يتم بيع الأصول جزئيا أو كليا لوكالة ذات تنظيم مستقل من خلال مزادات أو عطاءات بعد أن يتم تقييم هذه الأصول، فهو بمثابة التخلي الجذري لسلطة الجماعات المحلية لفائدة السوق. ويمكن أن يتم البيع لشركة واحدة أو عدة شركات ويعد هذا من أسرع أنواع الخصخصة التي تتم بموجبها تصفية ملكية الأصول بمجرد الانتهاء من تقييمها. تنتقل بعد ذلك ملكيتها للقطاع الخاص وهنا (في حالة تصفية ملكية الأصول) لا تكون مشاركة بين القطاعين العام والخاص[27]. وقد تم تطبيق هذا النموذج على نطاق محدود في مجال تسيير المياه حيث أنتهج في كل من : بريطانيا، والشيلي.

بالنسبة "للشيلي" تمت خصخصة قطاع المياه في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين بموجب تنظيم يجمع بين مستويات عالية من الكفاءة في الإمداد بالخدمة ومستويات مماثلة من العدالة لحصول الأفراد على المياه. ولقد قامت في مطلع التسعينات من هذا القرن بإدخال إعانات على استهلاك المياه لضمان قدرة الأسر منخفضة الدخل على تحمل النفقات قبل خصخصة شركات المياه. بعدها تمت خصخصة قطاع المياه ورفعت الأسعار إلى مستويات استرداد التكاليف بالكامل دون أن يؤثر ذلك على الأهداف الخاصة بالتوزيع. حيث تغطي الإعانات من 25 إلى85 % من الفاتورة الشهرية للأسرة لكمية من المياه البالغة 15م^3/الشهر[28]، لتقوم الحكومة بعد ذلك بتعويض شركة المياه على أساس الكمية الفعلية من المياه المستهلكة، ويتم تمويل الإعانات بالكامل من ميزانية الحكومة المركزية. وللحصول على الإعانات، يتعين على الأسر التقدم بطلبات إلى البلدية لتحدد الاستحقاق أو عدمه. وتتناسب هذه الإعانات عكسا مع دخل الأسرة : حيث تقل الإعانة كلما زاد الدخل عن الحد الأدنى الذي حددته الحكومة. وفي عام 1998، كان عدد الأفراد الذين يتلقون الدعم في الشيلي–حوالي450 ألف فرد– يمثلون حوالي13% من الأسر، وكانت تكلفة هذه الإعانات تعادل 33,6 مليون دولار[29]. وقد أمكن مع هذه الخطة تقليل الآثار السلبية الواقعة على الفقراء إلى أقصى درجة ممكنة. ولعل نجاح هذا النموذج في "الشيلي" يرجع إلى قدرة الوكالات الحكومية على تحديد الأسر الفقيرة وتحويل الإعانات إليها دون حدوث مستويات مرتفعة من تسربها إلى غير الفقراء، وهي قدرة تم اكتسابها على مدار فترة زمنية طويلة من الخبرة في التعامل مع نظام شامل للرعاية الاجتماعية.

إن الخصوصية المميزة للماء فرضت علينا النظر إليه من خلال ثلاثة جوانب :

أولا : التعامل معه كسلعة كونه يتطلب مصادر تمويل لتوفيره وأخرى للحفاظ عليه نتيجة وجود الآثار الخارجية.

ثانيا : التعامل معه كخدمة اجتماعية، يملي ضرورة التضامن الاجتماعي.

ثالثا : وجود الاحتكار الطبيعي الذي يفرض الضبط والتنظيم.

رغم تعدد أنماط تسيير الخدمة العمومية لمياه الشرب، إلا أن لكل منها مزايا ومساوئ ويبقى تطبيق كل شكل وفقا: لطبيعة المصدر في المنطقة، ومصادر تمويل الاستثمارات، والاحتياجات، والإمكانيات المتاحة (تقنية، مادية، بشرية...). من هنا تعددت أشكال تسيير الخدمة العمومية للمياه، فهناك اتجاه يدعوا إلى خوصصة القطاع كونه سيسمح بالحفاظ على المورد ويضمن استدامته، أما الاتجاه الثاني فهو المؤكد على أن الماء خدمة عامة من غير الممكن إقصاء البعض من الحصول عليها.

3- التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي :

نص قانون المياه رقم 05- 12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه (وبالضبط منذ قانون المياه1983)[30] بتفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية، من أجل تحسين التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه واستقطاب الدعم المالي بواسطة المستثمرين، فاعتبر هذا القانون الخدمات العمومية للمياه من اختصاص الدولة والبلديات، وأقام إطارا جديدا لها، مرتكزا على آلية منح امتياز الخدمة العمومية للماء والتطهير من طرف الدولة للقطاع العمومي أو الخاص بغض النظر عن جنسية المتعامل، فقامت وزارة الموارد المائية منذ 2005 بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير وتوزيع المياه بأكبر المدن الجزائرية : العاصمة، وهران، وقسنطينة، وعنابة، والطارف. وفي مجال التطهير نجد : ورقلة ووادي سوف كمرحلة أولى، بغرض رفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه، احتواء مشكل اضطراب توزيع المياه، معالجة المياه المستعملة، تكوين ورسكلة إطارات الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير على التقنيات الحديثة في مجال المراقبة والتدخل خلال حدوث التسربات بغرض تحضير العمال والمسيرين لمواصلة العمل بهذه التقنيات مستقبلا. هذا لاستدراك عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن التحكم في تسيير القطاع الذي خلق أزمة حادة في إمداد المواطنين الجزائريين بالمياه، وأخرى تتعلق بطرح المياه المستعملة في الأوساط المستقبلة دون معالجة.

1.3 – أسباب لجوء الجزائر لإشراك القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والتطهير :

اتجهت الجزائر نحو ابرام عقود مع مؤسسات من أجل تحسين نوعية الخدمات كما ونوعا في القطاع، ومن هذه الأسباب نجد :

– نقص فعالية المؤسسات الجزائرية للمياه والتطهير المترجم بأحجام المياه المسعرة جزافيا والمقدرة بين 20 إلى 30% من مجموع المشتركين، فمثلا في الجزائر العاصمة 67% ومدينة عنابة 51%، وفي وهران 88% [31]، إضافة إلى الأحجام المباعة من الماء وغير المحصلة، حيث تشير الدراسات أن حوالي 32% من مجموع الكمية المستهلكة من المياه تذهب سنويا دون أن تحصل الجهات المختصة على دينار واحد مقابلها خاصة بالمرافق العمومية أو الخاصة والمستشفيات، تم تقديرها سنة 1997 بأكثر من 06.937 مليار د.ج. أما بالنسبة للسكان فإن البيوت غير المزودة بعدادات تقدر بـــ30%، إضافة إلى العدادات المعطلة[32].

– تعرف الجزائر عدة نقائص واختلالات في مجال تسيير وتنظيم قطاع المياه، أهمها معاناة المواطن الجزائري من عدم التزويد اليومي بمياه الشرب، بسبب الكميات الهائلة المفقودة والتي تصل في بعض الأحيان إلى 70% على مستوى شبكات تزويد السكان بماء الشرب، وإلى العجز الملحوظ على مستوى محطات تصفية المياه المستعملة. هذا كدليل على أن جزءا من المشاكل التي يعاني منها قطاع الماء سببها سوء تسيير.

وتعتبر الجزائر العاصمة من بين المدن التي يسجل فيها أكبر نسب التسرب، حيث تحوي لوحدها على 200 نقطة تسرب يوميا، وللمزيد من التوضيح نستدل بالأرقام التالية[33]:

– المناطق الساحلية : 468 مليون م^3 من المياه الضائعة عبر التسربات، بما يعادل عجزا قدره 479 مليون م^3 ؛

– الأطلس التلي : 523 مليون م^3 من المياه الضائعة عبر التسربات بما يعادل عجزا في الماء قدره 25 مليون م^3 ؛

– الهضاب العليا والسهول العليا : 230 مليون م^3 من المياه المتسربة، بما يعادل عجزا قدره 522 مليون م^3.

كما أن أكثر من نصف البلديات (1.540 بلدية) أي ما يعادل نصف عدد سكان الجزائر لا يدفعون ثمن الماء أو أن الدفع جزافي، وما يدفع بانتظام يقدر بـــ 400 د.ج شهريا أي ما يعادل 4.800 د.ج سنويا، وتواجه وحدات الشركة الجزائرية للمياه المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن مشكل نقص أو انعدام مخططات شبكات المياه وأزمات مالية ومشاكل في تسيير ميزانيتها بسبب تسرب المياه على مستوى شبكات نقل المياه، وسرقة المياه من قبل بعض الزبائن الذين يلجؤون إلى التحايل للحصول على المياه بطريقة غير شرعية ناهيك عن المستحقات المتراكمة لدى زبائنها بسبب تهرب عدد كبير منهم من تسديد فاتورة الماء. وتشير آخر الأرقام أن 35% من بلديات الوطن لا تسدد فواتير المياه نهائيا، أو تدفع سعرا رمزيا، كما أن هذه النسبة تعبر عن قراصنة المياه المربوطين بشبكة المياه بطريقة فوضوية وغير مشروعة [34].

– بلغت مستحقات الجزائرية للمياه لدى المواطنين، ومؤسسات اقتصادية، وإدارات عبر ولايات (سطيف، برج بوعريريج، وبجاية) ما يقارب 94 مليار سنتيم، وللإدارة قسط كبير في حجم هذه المستحقات بسبب تهرب عدة إدارات من تسديد فاتورة الماء وعدم إعطائها أية أهمية، عكس فواتير الكهرباء والغاز والهاتف، بسبب تفادي قطعها لأن ذلك يؤثر على سير العمل الإداري، في حين يمكن الحصول على الماء بسهولة.

2.3 – نماذج مشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه بالجزائر :

فيما يلي سنقدم مجموعة من نماذج لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والتطهير في الجزائر، وهي كما يلي:

ففي "الجزائر العاصمة" تم توقيع عقد إدارة لمدة أولية خمس (05) سنوات بين الحكومة الجزائرية والشركة الفرنسية "سويز للبيئة"(Suez Environnement) قيمته 120 مليون أورو[35]، ينص العقد على أن تتكفل شركة (Suez) بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في "الجزائر العاصمة" لتوفير الماء الشروب لسكان المدينة لـــ24 ساعة/24 ساعة والقضاء النهائي على التسربات[36]، فهي بذلك مكلفة بإنتاج المياه نقلها، معالجتها، توزيعها، تخزينها وتزويد سكان العاصمة بالمياه الصالحة للشرب، وقد بدأ المشروع في أكتوبر 2002 وإضفاء الصفة الرسمية من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت في فيفري 2003 من قبل: الجزائرية للمياه، والديوان الوطني للتطهير وشركة (Suez Environnement)، هذه الأخيرة التي أجرت تشخيصا ميدانيا لتقديم حلول مستدامة والقضاء على الصعوبات والمشاكل المرتبطة بتوزيع المياه. أنجز هذا التشخيص بمساهمة مسؤولي الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير. وصادق المجلس الوزاري عام 2004 على هذا النهج وعلى الميزانية التقديرية المشتركة، بواسطة عقد لتسيير خدمات المياه والصرف الصحي المشتركة في ولاية الجزائر. الهيكل الذي اعتمد لهذا الغرض هي شركة مساهمة (SPA)، وهي شركة المياه والصرف الصحي للجزائر تسمى "سيال الجزائر"[37] ومساهميها بالأساس هما الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، ويأتي توقيع العقد الاثنين 28 نوفمبر2005، وفي فيفري 2006 كانت البداية العملية "للسيال".

وفي "عنابة" فقد تم ديسمبر2007 توقيع عقد "عقد إدارة" بين مؤسسة تسيير المياه الصالحة للشرب والتطهير "لعنابة" و"الطارف" والمتعامل الألماني "جلسن واسر"(GELSEN Wasser) لمدة خمسة سنوات ونصف، من شأنه ترقية نوعية الخدمة العمومية لتوزيع مياه الشرب والتطهير. ويتعهد المتعامل الألماني حسب بنود العقد الذي تقدر قيمته بـــ23 مليون أورو، بنقل تكنولوجيا نشاطات توزيع مياه الشرب والتطهير وضمان استغلال أمثل للثروة المائية والقضاء على التسربات وترقية توزيع مياه الشرب وكذا تسيير منشآت التطهير[38]. **وبالنسبة لمدينة "وهران"** إدارة المياه فقد تم إسنادها في أفريل2008 إلى الشركة الإسبانية "أغبار" (Agbar)، كما تم توقيع في جوان 2008 "عقد إدارة" بين شركة "سايكو" المنبثقة عن الشراكة بين الجزائرية للمياه "بقسنطينة" والديوان الوطني للتطهير مع الشركة الفرنسية "مرسيليا للميـــاه" (Eaux de Marseille)، من أجل إعادة تهيئـــة شبكة الماء الشروب ونظام الصرف الصحي وتسييرها لمدة خمس (05) سنوات ونصف بمبلغ قدربـــ28مليون أورو[39].

أما في ولاية "ورقلة"، وفيما يتعلق بمعالجة مشاكل صرف المياه المستعملة، وتسربها مع المياه الصالحة للشرب ومحاولة القضاء على ظاهرة صعود المياه، تم على مستوى الولاية إبرام خمسة (05) عقود خاصة بمشاريع صغيرة بين الديوان الوطني للتطهير صاحب المشروع وعملية المتابعة والمؤسسات التالية فيما يتعلق بالإنجاز[40] :

المشروع الأول : يتعلق بإنجاز شبكات التطهير لمدينة ورقلة من طرف الشركتين: الفرنسية (VINCI) واللبنانية (BUTEC)؛ - **المشروع الثاني** : إنجاز محطات التطهير لمدينتي ورقلة والرويسات من طرف الشركة "الألمانية" (DWIDAG)؛ - **المشروع الثالث** : إنجاز محطتين صغيرتين بدائرة أنقوسة وبلدية سيدي خويلد، بواسطة عقد شراكة بين الجزائر والشركة البرتغالية؛ - **المشروع الرابع** : إنجاز شبكات تحويل المياه المعالجة إلى ""سبخة سفيون، من جنوب ورقلة إلى شمالها، على طول 41كلم، من طرف الشركة الألمانية (DWIDAG)؛ - **المشروع الخامس** : يتعلق بالصرف الفلاحي، ينجز المشروع من طرف الديوان الوطني لصرف مياه السقي، لجمع المياه الزائدة عن السقي ثم يرسل لمحطة التطهير في منطقة سعيد ومن ثم إلى "سبخة سفيون" بعد أن تصبح المياه معالجة.

هذه المشاريع انطلقت سنة 2006، أما تسيير هذه المحطات بعد إنجازها إما يتكفل به الديوان الوطني للتطهير مباشرة أو يفوض إلى مؤسسة خاصة بواسطة عقد متجدد سنويا.

أما فيما يتعلق **بواحات وادي سوف**، أوكلت الأشغال إلى شركتين أجنبيتين : الشركة الصينية (SINO) والشركة البرتغالية (TEXEIRA) والشركتين الوطنيتين (KANAGAZ) والبركة، هذه الأشغال تخص محطات تطهير المياه بكونين وشبكات معظم التجمعات السكانية بربطها بثلاث (03) محطات تطهير ومحطة ضخ المياه القذرة بكل الولاية[41].

كما وقعت **الوكالة الجزائرية لتنمية الاستثمار والشركة الجزائرية للطاقة** في مارس 2008 مع الشركتين الإسبانيتين : "إينيما" و"أكوالبا" على اتفاقيتين لإنجاز محطتين لتحليه مياه البحر في ولايتي : مستغانم وبومرداس بقيمة 360 مليون دولار، ومدة الاستغلال 10سنوات. ووقع أيضا فرع الشركة الجزائرية للطاقة التابع لشركتي : سوناطراك وسونلغاز والمجمع السنغافوري "هيفلوكس" يوم الأحد 06 جويلية 2008 على عقد لانجاز أكبر محطة لتحليه مياه البحر في العالم بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في منطقة "مقطع" ببلدية "مرسى الحجاج" في ولاية "وهران"، بطاقة إنتاج تصل إلى 500 ألف م^3/يوميا، وبتكلفة إجمالية تقدر بـــ468 مليون دولار[42]. بالإضافة إلى هذه العقود تم تدشين محطة "الحامة" لتحليه مياه البحر بالجزائر العاصمة بتاريخ 2008/02/24، بطاقة إنتاجية تقدر بـــ 200 ألف م^3/اليوم، ونفذ هذا المشروع

الشركة الأمريكية "جي أيونيكس" التي تملك 70% من رأس مال شركة "الحامة لتحلية المياه" المكلفة بتشغيل المحطة وصيانتها بشراكة بنسبة 30% مع الشركة الوطنية للنفط (سوناطراك)، والشركة العامة للكهرباء والغاز (سونلغاز) وشركة الجزائرية للمياه، بلغت كلفة محطة الحامة 250 مليون دولار[43].

هذه الشراكة مست بالأساس ثلاثة (03) محاور : **المحور الأول** : - تحديث وتطوير خدمات المياه ومستوى الصرف الصحي تدريجيا بالجزائر لتصبح كافية ومقبولة من خلال : تقييم وجرد الممتلكات والمعدات الموجودة؛- إعادة تأهيل وإصلاح الشبكات والآبار؛- تبني أدوات حديثة للتسيير وتحسين الإيرادات؛ -دراسة الموارد والتحديات البيئية للتقليل من المياه المستعملة التي لا يتم معالجتها. **المحور الثاني** : - تحسين خدمات الزبائن بواسطة : إحصاء الزبائن والعدادات بمعرفة حالاتها لتحسين خدمة الزبائن وتحديثها؛- تفعيل نظام الفوترة بتقييم فعلي وأكثر دقة للكمية الموزعة والمستهلكة للماء؛ - عصرنة وسائل تسيير الزبائن : برامج خاصة بالفوترة، مراكز هاتفية للاتصال، وأخرى لاستقبال الزبائن[44]. **المحور الثالث** :- تسيير الموارد البشرية : بتكوين الثنائيات الخبراء/المدراء وجلب خبرة شركة (Suez Environnement) وتعميمها في "السيال"، بنقل الخبرة للمدراء التنفيذيين الجزائريين للجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، وتنظيم دورات تدريبية لمرافقة ونقل الخبرة والمعرفة في هذا المجال؛ - إنجاز شبكة دولية للبحث والتطوير : لإدارة قواعد البيانات وتبادل المعرفة والخبرة في مجال المياه والصرف الصحي والنفايات والخدمات المرتبطة بها، هذه الخبرة ناتجة عن البحوث ومشاريع التنمية، فهذا النوع من الشراكة يتيح شبكة من الخبراء والباحثين والمعارف الدولية تساعد في حالة الأزمات؛ - توفير جملة من التقنيات والبرامج المستعملة في التسيير والتي أثبتت كفاءتها العالمية.

3.3- نتائج شركة المياه والتطهير في الجزائر العاصمة "سيال الجزائر" :

من بين العمليات المنجزة لشركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة "سيال الجزائر" يمكن ذكر :

- تنظيم البنية التحتية (بنايات، ومعلومات)، وإنشاء مديريات وفروع "للسيال" (الشؤون الإدارية والمالية، إدارة الموارد البشرية إدارات تنمية الموارد البشرية العاملة بالمياه والصرف الصحي، وإدارة العملاء،...)؛
- تبني ثلاثة (03) أنواع من التكوين للعمال: تكوين للإطارات المسيرين في فرنسا؛ وتكوين تقني لكل العمال؛ وآخر سلوكي للإطارات؛
- نقل الخبرات الأجنبية إلى الموظفين الجزائريين، حيث تطورت الكفاءة الجزائرية وتحسنت معارفها في مجال تسيير خدمات التطهير والماء. وتم تدعيم مختلف المصالح بوسائل عمل ذات التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى وضع نظام خاص لمراقبة عملية استغلال المياه الجوفية لمنطقة "المتيجة"، تخفيض عدد الفواتير الجزافية لاستغلال المياه بعد توسيع عملية صيانة وتغيير العدادات وأكد وزير الموارد المائية أن شركة "سيال الجزائر" تمكنت من احتواء مشكل اضطراب التوزيع حيث بلغت نسبة التوزيع 24 ساعة/24 ساعة بأكثر من 70% بالجزائر العاصمة بعدما كانت تقدر بـــ16% فقط عام 2006[45] ؛
- تزويد 73,6% من السكان الجزائريين بالمياه في أكتوبر سنة 2009، منهم 22,7% مزودون بشكل يومي بمعدل من 12 إلى 14 ساعة يوميا، مع تجديد في الشبكة بشكل مستمر بوتيرة من 06 إلى07 كلم شهريا من طول 4.000كلم ؛
- فتح 49 شاطئ عمومي لصيف 2008، والقضاء على المناطق الملوثة التي ألقيت فيها مياه الصرف غير المعالجة؛
- البحث المنتظم عن مناطق التسربات حيث تم تحصيل 50.000 م^3/يوميا، كما قدر وجود 180.000 فرد يستعمل الماء و لا يدفع ثمن الفاتورة واسترجاع 100 ألف منهم؛
- تجديد نحو 50 إلى 100كلم من شبكة التزويد بالماء الشروب و15.000 توصيل وتجديد 56كلم من قنوات التطهير ومعالجة 102 مليون م^3 من المياه المستعملة كل سنة، وإنجاز 747مشروع وورشة للمياه والتطهير خلال عام 2009 وتصليح 20.000 نقطة تسرب للمياه، فقد قدرت المياه المتسربة بحوالي 30% بعدما كانت 40% سنة 2000 [46].

كما أعلن السيد "جان مارك جاهن" مدير عام شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة "سيال الجزائر" في تصريح لجريدة "الشروق" اليومية الصادرة يوم 31 جويلية 2010، أن الخدمة المقدمة إلى الزبائن تحسنت في العديد من مجالات توفير المياه بعد ثلاث (03) سنوات من نشاط الشركة، وقد أقيمت العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد، كما نجحت الشركة في ضمان استقرار توفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي، ولا تزال هناك بعض البلديات التي تشهد تذبذبا في التوزيع بسبب أشغال الصيانة وتوسيع شبكات التوزيع بعدد من أحياء العاصمة من جهة، وإلى الانقطاع المتكرر للطاقة الكهربائية من جهة أخرى، مما أدى إلى التمديد في مدة العقد مع إمكانية تعزيز الشراكة (إيجار، على سبيل المثال). لكن الإشكال الذي يبقى مطروحا بالنسبة لنشاط الشركة حسب الوزير يخص نظامها للصرف الصحي وتطهير المياه المستعملة[47] حيث، لم تبلغ الشركة أهدافها المسطرة على مستوى العاصمة ولا تزال الأشغال متعثرة لأسباب تعود بالدرجة الأولى إلى ثقافة المواطن الجزائري الذي يستعمل مجاري الصرف كمفرغات عمومية لمختلف فضلاته، كما أن المصانع الكبرى قامت بربط شبكات الصرف

الخاصة بها بالشبكات الرئيسة وهو ما أحدث عدة أعطاب وتسربات نظرا لنوعية الفضلات الصناعية السامة، والتي غالبا ما تؤدي إلى توقف عمل محطات التطهير.

نتائج "السيال" واعدة، إلا أنها مرتبطة بنشاط المؤسسة، وبعقد الشراكة الممتد لعام 2011 ومدى التزامها وتنفيذها للشروط المتفق عليها خلال توقيعه، وكذا دراسة مؤشرات الأداء (مثلا نسبة السكان المرتبطون بالشبكة). وبالنسبة لباقي الشركات الأجنبية التي تنشط بكل من : وهران قسنطينة، عنابة الطارف، ورقلة ووادي سوف، فلا تزال في سنواتها الأولى من النشاط ولا يمكن الحكم أو الجزم حاليا عن نتائج طبيعة الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات. الجزائر هي بالتأكيد على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه وهذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد تسرع وتيرة تحقيق هذه الأهداف.

من النتائج الأخرى التي حققتها شركة " سيال " نذكر منها :

1- **من حيث جودة الخدمة:** فقد تم تسجيل تحسن كبير في مستويات التزويد بالماء الشروب، حيث وصلت نسبة التزويد بالماء الشروب على مدار الساعة وبصفة يومية بأكثر من 95%، بعد 03 سنوات فقط من بداية العقد. ومن ناحية أخرى فقد تم تسجيل تطور في عدد الشكاوى التي يتم معالجتها [48].

2- **من حيث صيانة شبكة التوزيع:** تم تسجيل ارتفاع في عدد التسربات من قنوات التوزيع التي يتم إصلاحها من 3355 حالة تسرب في السنة الأولى إلى 5061 حالة تسرب في السنة الثالثة. في حين تم تسجيل انخفاض محسوس في الزمن اللازم لإصلاح التسربات، حيث انخفضت فترة الإصلاح من 04 أيام في السنة الأولى من بداية العقد إلى أقل من يومين في السنة الثالثة، وهو معدل جيد وفقا للمعايير العالمية [49].

3- **من حيث عدد المشتركين الموصولين بشبكة التوزيع:** لقد تم تحقيق نتائج ايجابية في مجال عدد الأسر المربوطة بالشبكة بعد 03 سنوات فقط من بداية العقد [50].

4- **الاهتمام بالقياس:** فقد قامت شركة "سيال" بتغيير أكثر من 97000 عداد في السنة الثالثة، بعدما كان العدد 24739 عداد في السنة الأولى، وبالتالي انخفاض القياس الجزافي من 22% إلى 19% خلال 03 سنوات [51].

من هنا نجد أن مساهمة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه، تم من خلال عقود تهدف لتحسين الخدمات المقدمة كما ونوعا، و لم يترتب على هذا النوع من التسيير أي نفقات مالية يتحملها الموطن نظير الحصول على المياه، أو زيادة في تعريفة، بالمقابل لازالت الدولة تتحمل عبء توصيل المياه، لأن القانون الجزائري ينص على تحمل الدولة تكاليف استخراج ونقل وتوزيع المياه، والموطن يتحمل فقط سعر رمزي يسمى تعريفة المياه، وأثر هذه العقود والهدف الأساسي منها هو التغلب على المشاكل المطروحة على مستوى القطاع من تسربات وفقدان المياه، سرقة المياه، تلوث المياه، القضاء على الأمراض المنتشرة بسبب نوعية المياه السيئة، حيث تم إسناد بعض الخدمات للقطاع الخاص الذي يكتسب خبرات أفضل في إحدى نشاطات قطاع المياه، ومحاولة نقل هذه الخبرات والاستفادة ؛ لم يتم لا بيع لكامل المرافق، ولا عن طريق طرح أسهم، وإنما عن طريق مناقصات يتم اختيار أفضلها. ولهذا فإن ما تجنيه الدولة يتمثل في الأرباح الناتجة عن حسن التسيير، ونحن كباحثين نساند القانون الجزائري فير معارضة فكرة خصخصة المياه، لأن الماء مورد طبيعي، اجتماعي، اقتصادي مشكوك فيه يخضع لهفوات السوق. نظير مبالغ معينة ولكن هذا لا يعتبر خصخصة، لأنه لم يوضح ما إذا كانت هناك رسوم قبل ترسيه هذه العقود يدفعها المواطنون .

الخلاصة:

توصلنا في هذا العمل إلى النتائج التالية :

- خدمات مياه الشرب والتطهير كغيرها من الصناعات الشبكية : توزيع الكهرباء، الهاتف، البريد والغاز وتعتبر خدمة ذات منفعة عامة، كما أنها تشمل بعض الخصائص: الاحتكار الطبيعي الذي يتواجد أساسا نتيجة اقتصاديات الحجم، عدم قابلية التكلفة للاسترجاع ويعتبر حاجز فعلي للمنافسة في أنشطة توفيرها الآثار الخارجية، طبيعة السلعة، خصائص الطلب على الماء والأهداف الاجتماعية للخدمة، كل هذه الخصائص تدفعنا لمناقشة تنظيم وضبط الخدمة والتحديات الرئيسة لتسييرها.

- تتراوح أساليب مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي ما بين الأساليب التي تنهي ملكية الدولة من خلال بيع الأصول كلها وتحويل ملكيتها وإدارتها إلى القطاع الخاص، وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة بحيث تحتفظ هذه الأخيرة بملكية الأصول بينما تعود الإدارة إلى القطاع الخاص. ويعتمد اختيار أي منها على الظروف الخاصة التي يمر بها البلد المعني بما في ذلك الوضع المؤسسي، الإطار القانوني، التشريعي التنظيمي، مستوى تغطية الخدمة ومدى توفر الموارد المالية العامة المخصصة لقطاع المياه.

- السياسة الوطنية الجديدة لتسيير المياه في الجزائر ترمي إلى تحسين سير الخدمة العمومية فيها، من خلال فتح المجال لمساهمة الخواص عن طريق أشكال التسيير الحديثة لتسيير الخدمة العمومية للمياه، وزيادة الإحساس بالمسؤولية والزيادة التدريجية في تسعيرة مياه الشرب لتغطية تكاليف

توفيرها، للوصول إلى تحقيق مبدأ "الماء يمول الماء". وفي السنوات الأخيرة قامت الجزائر بإبرام عقود مع شركات أجنبية لإعادة تهيئـــة وضـــعية الشبكات في المدن الكبرى وإصلاح التسربات، هذه المبادرة تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات وتقليص الكميات المتسربة في الشـــبكة لتـــوفير التمويل الذاتي في المستقبل.

– نتيجة النقص الذي تعرفه البلاد في الإطارات المكلفة بتسيير المياه، والحاجة إلى رفع الكفاءة الإدارية لقطاع المياه، كانا السبب في التوجه نحـــو الشراكة مع مؤسسات أجنبية يفوض لها تسيير قطاع المياه بالمدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وإنجاز مشاريع الـــتطهير في ورقلة والوادي. ولقد أدى تكفل الشركة الفرنسية "سويز" بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصـــمة إلى نتائج ايجابية في مجال تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب.

توصيات البحث :

– اللجوء عاجلا إلى ميكانيزمات عملية قائمة على تنظيم داخلي دقيق، وترتيب الوظائف والأهداف حسب الأولوية، لبناء جهاز تسييري يمكن جميع المتعاملين فيه من المشاركة في سيرورته وتصوره لبلوغ الأهداف المرجوة.

– يتعين على الدولة أن تفكر بعناية عند اختيار شركاء القطاع الخاص، كما ينبغي عليها صياغة وتطبيق الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لتسيير هذه المشاركات، كما يتطلب من الحكومة دراسة قيمة المياه والمستويات الملائمة للأسعار والدعم، وكذا المستوى الاقتصادي للتســـربات من النظام، فتلك هي القيمة الحقيقية التي تمثلها المشاركات لإدارة المياه.

الهوامش والمراجع :

1. جوزيف ب وثييري أمجو، (تر : سعد الطويل)، **الصراع حول المياه : الإرث المشترك للإنسانية**، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة('01)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر 2005، ص ص39-40.

2. M. Françoise Valiron, **Mémento du Gestionnaire de l'Alimentation en Eau et de l'Assainissement**, tome 03, lavoisier.TEC et DOC, paris, 1994, pp 840-844.

3 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة : القوة والفقر وأزمة المياه العالمية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص 02.

4 . محمد حامد عبد الله، **اقتصاديات الموارد**، الطبعة(01)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 60 .

5 . هاني أحمد أبو قديس ، **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، العدد93، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004 ، ص ص 59 – 60 .

6 . إن المفهوم **الضيق للخصخصة** هو نقل ملكية المؤسسة العامة أو بيع أصولها للمستثمرين الخواص إما مباشرة أو من خلال طرح أسهم المؤسسات في بورصة الأوراق المالية، بيع أسهم المؤسسة للعاملين فيها...، ووفقا لهذا المفهوم ينبغي بيع 51% على الأقل من أصول المؤسسات المملوكة للدولة حتى يمكن القول بأنه تم خصخصتها.

7. كما يعرف مكتب شراكة الأعمال للحكومة الكوبية الشراكة بين القطاع العام والخاص في ميدان الأعمال: عبارة عن عقد بين الأطراف الخواص والعموميين بهدف تحسين أداء الخدمات العامة، يعمل على توزيع فعلي للمسؤوليات، والاستثمارات والمخاطر والفوائد من أجل توفير المنافع المتبادلة المشجعة على تحقيق النتائج.

8. برايان غروفر، **نظرة عامة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات المياه المنزلية، منتدى إدارة الطلب على المياه**، استشاري مركز البحوث للتنمية الدولية، عمان، 2002، ص 26.

9 . صاحب الربيعي، **تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي**، الطبعة(01)، شركة الديوان للطباعة، بغداد، العراق، 2004، ص128.

10 . هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 58.

11. F.Valiron, **Gestion des Eaux Alimentation en Eau. Assainissement**, tome 02, 2éme édition, Presses de l'école nationale des Ponts et chaussées, paris, 1989, p303 .

12. Ibid, p304 .

13 . يتحقق هذا التفويض بتسليم الدولة للاستثمارات العامة على أساس طلب عروض عامة وطنية أو دولية، من خلال توقيع الدولة لعقد الإدارة المشتركة للماء لشركة ما عليها تنفيذ الاشتراطات الواردة لدفتر الشروط، وهذا معناه أسلوب للإدارة يستفيد من مزايا السوق والقطاع العام في نفس الوقت. ويستمد العقد شرعيته من المنافسة التي تعني تحسين في نوعية المنتج، وتسمح الإدارة بالتفويض أن تضمن معايير النوعية التي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقها أحيانا. كما تمنع حدوث أي تجاوزات للسوق بهدف ضمان حق كل فرد في الماء بصفته يساوي الحق في الحياة، والذي يعادل الكمية اللازمة للحياة يوميا لكل فرد ، كما تشترط الدولة أن يساوي ثمن المتر المكعب قيمة الخدمة وأن يراعي القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأقل قدرة.

14 . هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص61 .

15 . رشيد فراح، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : فرع التخطيط، جامعة الجزائر -3-، 2009 – 2010، ص41.

16 . M. François Valiron, Op.Cit, p 842 .

17. أولريتش كوفنر ومحمد علي أيوب، **إدارة المياه في بلدان المغرب**، "في" مجلة التمويل و التنمية، المجلد31، العدد02، جوان1994، ص29.

18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية البشرية للعام 2006**، مرجع سابق، ص91.

19 . هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 61.

20 . قبل عام1989 كانت جمهورية "غينيا" تمتلك واحدا من أقل قطاعات الإمداد بالمياه تطورا في غرب إفريقيا، وبدأت إعادة تنظيم قطاع الإمداد بالمياه عام1989، فنقلت ملكية البنية الأساسية للإمداد بالمياه بالحضر ومسؤولية القطاع فيما يتعلق بالتخطيط والاستثمار إلى هيئة مياه مستقلة جديدة، كما لجأت لاستخدام عقود تأجير تمتد لعشر(10) سنوات(بين هيئة المياه والشركة الخاصة) كوسيلة لإدارة قطاع مياه الشرب في الحضر. تتحمل من خلاله شركة خاصة مسؤولية تشغيل وصيانة النظام، مع تعويض مالي يقوم على المتحصل الفعلي من المنتفعين من الخدمة المقدمة. ونتج عن خصخصة إدارة قطاع المياه في الحضر(عقود التأجير) تحسن ملحوظ في الوضعية المالية للهيئة المسؤولة عن تقديم خدمات مياه الشرب وجمع الرسوم، وتخفيض تكاليف التشغيل وتخفيض المتسرب من المياه، وازداد معدل التحصيل زيادة كبيرة من20%إلى70%، وتحسنت الكفاءة الفنية ومدى الخدمة، كما ارتفعت التعريفة بما يعادل سبع(07)مرات عام1992. وقد أرجع البنك الدولي تحسن قطاع المياه في "غينيا" إلى عملية التنافس للحصول على عقـــود التأجير لما في ذلك من ارتباط مباشـــر فيما بين كفاءة جمع الرسوم وتحقيق الربح الأمر الذي يعظم الحافز لتحسين كفاءة الخدمة.

21 . كريستين كسيدز، تر : منير ابراهيم هندي، **خصخصة مشروعات البنية الأساسية : المتطلبات، والبدائل، والخبرات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة، 1997، ص 82.

22 . F. Valiron, op.cit, p306.

23. IRC, **Partenariat global pour l'eau : besoin de financent pour renforcer les partenariat régionaux**, janvier 2005, http : //www.irc.nl

24 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، **تقرير التنمية البشرية للعام 2006**، مرجع سابق، نفس الصفحة.

25 . محمد متولي، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة(01)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 56.

26 . BOT: Build, Operate, Transfer .

. BOOT: Build, Own, Operate, Transfer .

. BOO: Build, Own, Operate .

. BOR: Build, Operate, Revaluate .

27 . هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 63.

28 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية البشرية للعام 2006**، مرجع سابق، ص98.

29 . نفس المكان.

30 . حسب المادة101من قانون المياه لسنة2005 الذي يحل محل قانون المياه رقم83-17 المؤرخ في1983/07/16 المعدل والمتمم بالأمر96-13 المؤرخ في 1996/06/15 الذي ينص كذلك في فصله الثاني على نظام الامتياز وتوسيع هذا الأخير للقطاع الخاص الوطني أو الدولي من خلال عقود التسيير. فحسب هذه المادة تعتبر الخدمات العمومية للمياه من اختصاص الدولة و البلديات، ويمكن للدولة منح امتياز تسييرها لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام، على أساس دفتر شروط ونظام خدمة يصادق عليهما عن طريق التنظيم. كما يمكنها تفويض كل أو جزء من تسيير هذه الخدمات لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص بموجب اتفاقية. ويمكن للبلدية استغلال هذه الخدمات عن طريق الاستغلال المباشر الذي يتمتع بالاستقلالية المالية أو عن طريق منح امتياز لتسييرها لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام.

31. محسن زوبيدة، **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة– حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير . تخصص: دراسات اقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص93.

32- بن عيشي، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر : إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن يونيو 2008، ص100.

33. محسن زوبيدة، مرجع سابق، ص97.

34. فراح رشيد، مرجع سابق. ص237.

35 . النظام المعلوماتي الأورو متوسطي للمعرفة في مجال المياه (Semide)، **سويز الفرنسية لمعالجة المياه توقع عقدا قيمته 120مليون يورو في الجزائر**، النشرة الواحدة والثلاثون، جانفي 2006، http://www.emwis.org/Flash_ar/31_ar.html (2017/09/10)

36 . فخلال صيف عام 2002، عانت الجزائر من جفاف شديد حيث كان خلالها السد الرئيسي لتزويد المدينة جاف الذي يمثل المصدر الوحيد للماء تليه المياه الجوفية المتاحة. كما كانت حالة شبكة توزيع المياه في وضعية سيئة مما تسبب الوضع بالفعل في مشاكل خطيرة من توزيعها خلال السنوات العشر

الماضية (10) بالجزائر العاصمة. لذا قررت الحكومة تدارك الوضع من خلال تنفيذ برنامج طموح لتحديث المرافق القائمة للمياه واستدعاء خبراء شركة السويس للبيئة لتشخيص مرفق المياه بالجزائر العاصمة.

37 . **السيال** : مؤسسة ذات أسهم تابعة للجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير وهي تمثل متعاملا عموميا خاصا مكلفا بتسيير خدمات الماء وتطهير المياه المستعملة بولاية الجزائر، وهي نتيجة للشراكة بين الديوان الوطني للتطهير والجزائرية للمياه وشركة SUEZ Environnement ممثلة القطاع الخاص متخصصة في تسيير خدمات الماء والتطهير. وظفت مؤسسة "سيال الجزائر" 4.516 موظف، بينهم 24% إطارات و40% أعوان متوسطي التكوين و36% من أعوان التنفيذ، و27 خبيرا من مجمع "سوياز". وقد قامت بتنظيم من 10.000 إلى15.000 يوم تكويني كل عام لفائدة موظفينا ليصبح حاليا حوالي 50% من الخبراء جزائريون. ويقدر طول شبكة تزويد ولاية الجزائر بالماء الشروب بـــ4.461 كيلومتر إلى جانب 245 بئر و200 خزان و58 محطة ضخ ومصنعين لمعالجة الماء . ويقدر طول شبكة التطهير بـــ3.115 كيلومتر و33 محطة رفع و04 محطات معالجة. وتملك مؤسسة "سيال الجزائر" 12 مركز عمليات للتوزيع و06 مراكز عمليات للإنتاج و15 وكالة لزبائن و25 نقطة استقبال.

38 . النظـــام المعلوماتي الأورو متوسطي للمعرفـــة في مجال الميـــاه (Semide)، التوقيـــع على عقـــد شراكة بين مؤسسة تسيير ميـــاه الشرب بعنابة ومتعامل ألماني، (2017/09/12)، http://www.semide.dz/AR/NEWS/NEWS_ITEM.ASP?Newsid=7121720

39 . جين لاك لافرج، "الجزائر : **مشاريع الماء الكبرى**"، **"في" مجلة المحترفين في ميدان الماء والصرف الصحي**، العدد19، باريس، 2008، ص07.

40 . إطارات الديوان الوطني للتطهير بورقلة.

41 . وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية في الصحراء**، "في" مجلة أخبار وكالة الصحراء، العدد03، ورقلة، أكتوبر2007، ص02.

42 . رشيد فراح، مرجع سابق، ص305.

43 . جين لاك لافرج، مرجع سابق، ص05.

44. OCDE, **Les partenariats public-privé dans le secteur de l'eau en zone urbaine**, Rapport de Synthèse, Paris, juin 2003, p05.

45 . فقد بين استبيان أجرته مصالح "السيال" تم إجراءه مع 2.500 زبون خلال الفترة الممتدة ما بين شهري جويلية وأوت من عام 2009 حول مدى رضا الزبائن أظهر أن 86% من الجزائريين يرون بأن الخدمة التي تقدمها مؤسسة "السيال" مرضية.

46 . ديدي أودبو، "**ضمان توزيع منتظم للماء**"، "في" مجلة السيال الإخبارية، العدد الثالث، الجزائر، أفريل2007، ص06.

47 . نشير هنا إلى أن تسيير شبكات الصرف الصحي وتطهير المياه المستعملة في الجزائر العاصمة هي من صلاحيات شركة "سيال الجزائر"، غير أن هياكل صرف مياه الأمطار السطحية ليست من صلاحيات الشركة، بل هي تابعة للبلديات و مؤسسات التنظيف التابعة للولاية بالإضافة إلى مديرية الأشغال العمومية التي تسهر على إنجاز مثل هذه الهياكل، ويرجع سبب تراكم المياه بالطرقات والشوارع إلى استخدام بالوعات الصرف من طرف بعض المواطنين كمفرغات لجمع النفايات وهو ما يعيق عملية صرف مياه الأمطار و يجعلها تتجمع بالطرق .

48. سهام عليوط، **إشكالية إدارة الطلب على المياه– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2011/2010، ص191.

49. **Clarissa VITIELLO,** SEAAL, Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger, Exemple d'un partenariat public privé innovant, OCDE, Tunis, 8-9 juillet 2009, p14: www.oecd.org/mena/governance/43371773.pdf**. Page consulté le :(25/06/2017).**

50. **Ibid,** p15.

50. سهام عليوط، إشكالية إدارة الطلب على المياه– دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص192.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

زوبيدة محسن، أحمد تي (2018). مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للمياه في الجزائر . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 61-77.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).